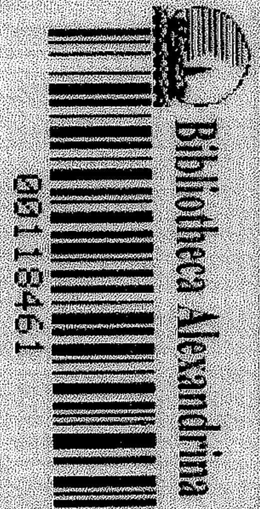
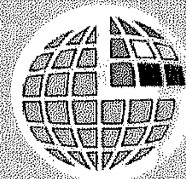
25

محمد عبد القادر محمد

استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

استراتيجية التفاوض
السورية مع إسرائيل

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

محمد عبد القادر محمد

العدد - 25 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1999

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 722776 - 9712+
فاكس : 769944 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

تتعرض هذه الدراسة بالتحليل لاستراتيجية التفاوض العربية السورية مع إسرائيل، منذ انطلاق عملية السلام في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وحتى تجميد المفاوضات على المسار السوري بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/ إبريل 1996 وما تبع ذلك من وصول اليمين الإسرائيلي بزعامة «بنيامين نتنياهو» إلى السلطة في إسرائيل في أيار/ مايو 1996، ويحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقديم مقترحات لتدعيم الأداء التفاوضي السوري في حالة عودة المفاوضات على المسار السوري-الإسرائيلي.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من صعوبة وحساسية الموقف التفاوضي بين سوريا وإسرائيل؛ فصعوبة الموقف تتمثل في أن كلا الطرفين مفاوض صلب وعنيد يسعى لتحقيق سقف مطالبه، أما خطورة وحساسية الموقف فتتمثل في القوة العسكرية لدى كل من سوريا وإسرائيل كبديل يمكن اللجوء إليه في حالة فشل الحل السلمي؛ مما قد يؤدي إلى حدوث مواجهة تعيد المنطقة بأسرها إلى مرحلة من عدم الاستقرار والتوتر، كما أن عدم التوصل إلى اتفاق بين سوريا وإسرائيل قد يؤدي إلى تفجير عملية السلام وانهيار الترتيبات التي ظهرت في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، والتي سعت من خلالها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق مناخ يخدم مصالحها وذلك عن طريق التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.

وعلى الرغم من تسليمنا بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي، فإنه من الصعب التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط من دون أن يكون لسوريا دور كبير في ذلك، وعلى حد قول أحد الباحثين :

«إن سوريا وإسرائيل تملكان مستقبل المنطقة في أيديهما، ويتمثل ذلك في مفتاح الأرض والقدرة على الدفاع عنها وتمتلكه إسرائيل، ومفتاح السلام بمفهومه الشامل بعد التسوية وتمتلكه سوريا»[1].

إطار التحليل

هناك تعدد في الأطر النظرية التي استخدمتها مجموعة من الباحثين في إطار تحليل العملية التفاوضية؛ نستعرض بعضها فيما يلي[2]:

1. طرح بعض الباحثين إطاراً يتضمن خمسة عناصر رئيسية هي: (أ) الأهداف (ب) العملية التفاوضية (جـ) نتيجة المفاوضات (د) العوامل المؤثرة في عملية التفاوض (و) العوامل الخفية المؤثرة في سير المفاوضات.

2. كما اقترح بعض الباحثين إطاراً للتحليل يتضمن:

(أ) تعريف الموقف التفاوضي بمعنى تحديد الأهداف والاستراتيجيات المحددة. (ب) تحديد القدرات المتاحة لتحقيق الأهداف والتخطيط وأساليب التأثير.

3. أما «زارتمان وبيرمان» Zartman and Berman فقدَّما إطاراً مرحلياً يتضمن:

(أ) تحليل الموقف واتخاذ قرار البدء في التفاوض. (ب) وضع صياغة مشتركة للوصول إلى التسوية. (جـ) التفاوض حول التفاصيل العامة.

ويرى الكثيرون أن الإطار الأخير الذي قدمه «زارتمان وبيرمان» هو أكثر الأطر ملاءمة لدراسة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية؛ لأنه يساعد على فهم المرحلة التي أدت إلى بداية المفاوضات.

ولعل من أبرز الشروط التي حددها «زارتمان» للدخول في أي عملية تفاوضية[3] – والتي مثلت الدافع الأساسي لسوريا لكي تدخل مفاوضات السلام مع إسرائيل – تلك الشروط المتمثلة في وجود تكلفة ومخاطر عالية ناتجة عن استمرار الوضع القائم، ووجود تأييد إقليمي أو دولي أو كليهما للتفاوض كسبيل لحل المشكلات بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى وجود نقاط اتفاق يمكن البدء بها والبناء عليها.

وسوف تسعى هذه الدراسة إلى توضيح الموقف التفاوضي بين سوريا وإسرائيل من خلال المزج بين أطر التحليل السابقة؛ فتبدأ الدراسة باستعراض العوامل التي أدت إلى بدء المفاوضات؛ والمتمثلة في ظروف البيئة الإقليمية والدولية. ثم يتناول الباحث بإيجاز مسار المفاوضات للتعرف على الأداء السوري الفعلي في جولات التفاوض، وعلى معطيات الموقف الإسرائيلي، ثم تركز الدراسة على الاستراتيجية العامة لسوريا والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه من خلالها، في محاولة لتقويم هذه الاستراتيجية وتقديم مقترحات للمفاوض السوري تساعده على تلافي أوجه القصور بها، ويسعى الباحث في النهاية إلى محاولة إيجاد تصور لمستقبل التسوية بين سوريا وإسرائيل.

بيئة المفاوضات

كان لسقوط نظام القطبية الثنائية أبلغ الأثر على مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من مسألة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فقد كان وجود الاتحاد السوفيتي عاملاً أساسياً وراء رفض سوريا المشاركة في أي مؤتمر للسلام ما لم تتعهد إسرائيل مسبقاً بالانسحاب من الجولان، وكانت سوريا تعتمد على الاتحاد السوفيتي في تدعيم موقفها العسكري من خلال صادراته إليها من الأسلحة، إلا أنه مع التغير الذي طرأ على السياسة السوفيتية بعد تولي الرئيس ميخائيل جورباتشوف الحكم عام 1985 وصولاً إلى تفكك الاتحاد السوفيتي ذاته وقبوله بدور الراعي الشكلي لعملية السلام، فإن الدول الرافضة لفكرة مؤتمر السلام – وعلى رأسها سوريا – وجدت أنها من دون مصدر للتسليح، وأن أوراق ومفاتيح السلام في الشرق الأوسط قد أصبحت تحت سيطرة القطب الأوحد (الولايات المتحدة الأمريكية)، واتضح أن الاختيار الأمثل لسوريا هو محاولة إصلاح علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[4]؛ ولذلك قررت سوريا عدم الوقوف أمام الرغبة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها.

ولكن لم يكن التغير على المستوى الدولي وحده هو العامل الوحيد المؤثر في التوجه السوري الرافض لفكرة مؤتمر السلام، فلقد كان للعامل الإقليمي دور كبير تمثل في الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990 وأثره على صانع القرار السوري، فسوريا تبنت طوال حقبة الثمانينيات استراتيجية الرفض التكتيكي[5]، بهدف القضاء على أي محاولة أمريكية لاختراق دول الطوق أو لتوقيع اتفاق منفصل مع لبنان أو الأردن أو

الفلسطينيين، وكان العراق - المنافس التقليدي لسوريا - قد خرج من حربه مع إيران حليفة سوريا منتصراً، وقدم الدعم للعناصر المناوئة لسوريا في لبنان، وخاصة إلى العماد ميشال عون، وكانت مصر قد بدأت تعود إلى الصف العربي، وكان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قد بدأ يتجه إلى مصر والعراق والأردن، أدت كل هذه المعطيات مع تدهور وضع الاتحاد السوفيتي إلى زيادة عزلة سوريا وابتعادها عن دول المنطقة، بما في ذلك تلك الدول التي وقفت إلى جانبها في جبهة الرفض ضد مصر عام 1979 بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل، ويأتي على رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية والجزائر، حيث إنهما اختلفتا مع سوريا بشأن معالجة الموقف في لبنان[6].

استوعب الرئيس السوري حافظ الأسد هذه المعطيات مبكراً وقبل أزمة الخليج الثانية، فقد وجد أن تدهور الاتحاد السوفيتي وعزلة سوريا على المستوى العربي سوف يؤديان إلى إضعاف الموقف السوري أمام إسرائيل؛ ولذلك أعاد الرئيس السوري حافظ الأسد حساباته فبدأ منذ عام 1989 في تحسين العلاقات مع مصر والتخلي عن استراتيجية الرفض التكتيكي حتى لا يصطدم بالولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت أزمة الخليج الثانية - وعلى الرغم من حجم الكارثة التي سببتها للأمة العربية - لتكون فرصة لسوريا لكي تكسر طوق العزلة، فقد انضم الأسد إلى التحالف الدولي ضد الرئيس العراقي صدام حسين؛ مما جعل سوريا في موضع تُحتَرم فيه مصالحها كقوة إقليمية[7].

الخلاصة أن القيادة السورية تمكنت وبصورة تفوق أي قيادة أخرى في المنطقة من التكيف مع تطور الأحداث الإقليمية والدولية؛ مما أدى إلى خروجها من أزمة الخليج الثانية أكثر قوة مما سبق؛ ويتضح ذلك من النقاط التالية :

1. بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية ضعف مركزه كمنافس تقليدي لسوريا، وتوقف عن تقديم الدعم إلى العماد ميشال عون في لبنان؛ مما ساعد سوريا على إحكام قبضتها على الورقة اللبنانية.

2. أصبح موقف إيران حليفة سوريا أكثر قوة - نتيجة لعدم تورطها في أزمة الخليج الثانية - وذلك من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية هائلة من مبيعات النفط ومكاسب سياسية؛ كان من أبرزها إضعاف النظام العراقي والتقارب مع بعض دول الخليج العربي.

3. كان للرهان الخاسر من المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية في مساندة النظام العراقي بعد غزوه لدولة الكويت دور كبير في إضعاف موقفهما عربياً ودولياً، وظهور سوريا بمظهر المدافع عن الشرعية الدولية؛ مما زاد من ثقلها في المنطقة فأصبحت هي أساس قيام عملية السلام.

4. بدأت العلاقات بين مصر وسوريا تأخذ شكلاً جديداً من التعاون والتنسيق؛ واتضح ذلك من خلال الدور المصري في إقناع الجانب السوري بالمشاركة في المفاوضات.

5. تحسنت العلاقات بين سوريا ودول الخليج العربي بعد أن كانت قد توترت بسبب تأييد سوريا لإيران في نزاعها مع العراق.

6. بدأ التقارب والتفاهم يسود العلاقة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية، واتضح ذلك من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على محورية الدور السوري في عملية السلام وتأكيدها على الالتزام بتنفيذ

القرار رقم 242 على جميع مسارات التفاوض، وأنها تقر بعدم شرعية ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية[8].

مسار المفاوضات السورية - الإسرائيلية

بدأت مسيرة مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، وجرت المرحلة الأولى من المفاوضات بين الوفد السوري وممثلين عن حكومة الليكود بزعامة إسحاق شامير واستمرت تلك المرحلة حتى نيسان/ إبريل 1991، أما المرحلة الثانية من المفاوضات فقد بدأت مع تولي حكومة حزب العمل بقيادة إسحاق رابين في حزيران/ يونيو 1992، واستمرت تلك المرحلة ثلاث سنوات ونصف السنة لكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الإسرائيلية في 29 أيار/ مايو 1996 التي أوصلت «بنيامين نتنياهو» إلى السلطة في إسرائيل.

1. المرحلة الأولى

إن الهدف النهائي من المفاوضات هو سد الفجوة بين مصالح ومخاوف الأطراف المختلفة، ويتطلب الوصول لهذا الهدف توافر الرغبة في التوصل إلى تسوية للنزاع محل التفاوض، ومن الواضح أن هذه الرغبة لم تكن متوافرة لدى حكومة إسحاق شامير التي دخلت المفاوضات تحت ضغوط مكثفة من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، وانعكس ذلك بالتالي على المواقف التي اتخذتها في بداية المفاوضات.

فقد أعلن إسحاق شامير رفضه لفكرة الانسحاب من الجولان، وأعلن الكنيست الإسرائيلي عن بناء المزيد من المستوطنات في الجولان، على اعتبار أنها ستظل جزءاً من إسرائيل[9].

كما عمد المفاوض الإسرائيلي إلى إثارة قضايا فرعية؛ مثل أوضاع اليهود السوريين وعلاقة سوريا بحزب الله[10]. وفي المقابل حاول المفاوض السوري التأكيد على مرجعية القرار رقم 242 حسب التفسير العربي له، ودفع المفاوض الإسرائيلي إلى تقديم تصوره لكيفية تطبيق القرار 242، ولكن المفاوض الإسرائيلي أصر على عدم مناقشة أي مسائل تتعلق بجوهر الصراع.

ولقد أعلنت سوريا في هذه المرحلة من المفاوضات رفضها المشاركة في المباحثات المتعددة الأطراف إذا لم تلتزم إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان؛ كمحاولة للوقوف أمام الجهود الإسرائيلية في الحصول على مكاسب التطبيع مع العالم العربي، دون تقديم التزام صريح بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة[11].

2. المرحلة الثانية

بدأت تلك المرحلة في الرابع والعشرين من شهر آب/ أغسطس 1992 موعد بدء الجولة السادسة من محادثات واشنطن، ولقد شهدت تلك الجولة انفراجة كبيرة تمثلت في إعلان «إيتامار رابينوفتش» في خطابه الافتتاحي أن إسرائيل تقبل قرار مجلس الأمن رقم 242 في كل أقسامه وشروطه كأساس لمحادثات السلام الراهنة، وترى أنه ينطبق أيضاً على مفاوضات السلام مع سوريا[12].

وتمثل الرد السوري في تقديم مسودة إعلان مبادئ تضمنت ما يلي [13]:

1. يقوم مفهوم سوريا عن التسوية السلمية مع إسرائيل على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338، وأنه حالما يتم القبول بذلك لن تكون هناك حاجة لمفاوضات تفصيلية، وإنما يجب التوصل إلى آلية لتنفيذ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان في مقابل إنهاء حالة الحرب بين البلدين، وذلك في إطار اتفاقية سلام يصادق عليها مجلس الأمن الدولي.

2. بالنسبة إلى مسألة الترتيبات الأمنية في الجولان أكدت سوريا على أن المناطق المنزوعة السلاح والمناطق ذات التسليح المخفض يجب أن تتم إقامتهما على الجانبين وعلى قدم المساواة.

وأعلنت إسرائيل أن هذه الوثيقة تتضمن نقاطاً إيجابية ولكنها في مجملها تتسم بالغموض، ولكن لا يمكن إغفال حقيقة أن هذه الوثيقة تعد البداية الحقيقية للمفاوضات.

استمرت المفاوضات بعد الجولة السادسة التي انتهت في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1992، وتم عقد جولتين أخريين قبل نهاية العام، ثم جرى تعليق المفاوضات حتى ربيع 1993 بفعل التأثير المشترك لفترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتغيير الإدارة الأمريكية من ناحية وتأثير أزمة المبعدين الفلسطينيين إلى مرج الزهور في لبنان من ناحية أخرى.

اتضح مع بداية عام 1993 أن إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تنظر إلى المسار السوري باعتباره نقطة التحول في مسيرة السلام، وأوضح

الرئيس كلنتون بما لا يدع مجالاً للشك أنه يرى في السلام مع سوريا المفتاح إلى تسوية عربية ـ إسرائيلية. وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في آذار/ مارس 1993، أعلن إسحاق رابين أن كلاً من سوريا والفلسطينيين يحمل المفتاح الذي قد يفلح في فك العقدة المستعصية في عملية السلام [14]. كما أوضح إسحاق رابين أنه يرى إمكانية تحقيق تقدم على المسار السوري على اعتبار أن الرئيس السوري حافظ الأسد زعيم قوي يستطيع ضمان تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه [15].

استؤنف الجهد لإحداث تقدم على المسار السوري في أعقاب زيارة رابين، وذلك من خلال التدخل الأمريكي المباشر لدى سوريا وعقد جولات جديدة من المحادثات في واشنطن. وبالرغم من أن سوريا قد قامت ببادرة طيبة تمثلت في إقناع الأسد لياسر عرفات بضرورة المشاركة في الجولة التاسعة التي بدأت في 27 نيسان/ إبريل 1993، فإن حقيبة الوفد السوري إلى هذه الجولة ضمت ردوداً سلبية على الرسائل الأمريكية؛ فلقد أكد السوريون رفضهم تشكيل قناة سرية للمحادثات، ورفضهم كذلك رفع مستوى التمثيل في المحادثات، على اعتبار أن ذلك يمثل مكافأة لإسرائيل دون مطالبتها بمقابل. ورداً على إعلان إسحاق رابين صيغة «أن عمق الانسحاب سيعكس عمق السلام» أعلن رئيس الوفد السوري المفاوض أن مقابل الانسحاب الكامل سوف يكون سلاماً كاملاً [16]. وجرى بين الوفدين نقاش واسع حول مفهوم الانسحاب الكامل والسلام الكامل.

فسوريا حددت موقفها بضرورة تطبيق الخطوات التنفيذية في القرار 242 بشكل متزامن، حيث يتم انسحاب مقابل حالة عدم الاعتداء،

ويختلف هذا عن نمط السلام المصري ـ الإسرائيلي؛ فسوريا قد وضعت كلمة «متزامن» كي تقطع الطريق على أي مطلب إسرائيلي بأن تقدم سوريا حصتها من الصفقة مبكراً كوسيلة لبناء الثقة. أما الجانب الإسرائيلي فقد أوضح أن مبدأ التزامن يجب أن يطبق على كل من الانسحاب والتطبيع، وأن إسرائيل ترفض وجود فئتين من التزامن وأن الاتفاق المحتمل له جدول واحد فقط.

وكنتيجة للتوتر في جنوب لبنان فإن الفجوة بين الطرفين السوري والإسرائيلي قد ازدادت اتساعاً، وعمد الجانب الإسرائيلي إلى ممارسة تكتيك تفاوضي يقوم على التلويح بإمكانية التقدم غير المتكافئ على مسارات التفاوض، ولكن سوريا لم تستجب لهذه الضغوط، كما رفضت اقتراحاً إسرائيلياً يمنح إسرائيل قدراً كبيراً من التطبيع في مقابل انسحاب محدود؛ ولذلك أعطى إسحاق رابين الضوء الأخضر لشيمون بيريز بالمضي في مفاوضات أوسلو السرية التي أسفرت عن إعلان المبادئ الإسرائيلي ـ الفلسطيني [17].

لم تشهد المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية تقدماً ملحوظاً في الفترة التالية لتوقيع إعلان المبادئ الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فلقد فضل الجانب الإسرائيلي التوصل إلى اتفاق مع الأردن وتأجيل أي اختراق على المسار السوري، خاصة وأن سوريا لم ترضخ للتهديدات الإسرائيلية بتجاوزها مرة أخرى. وهنا بدأ الرئيس السوري حافظ الأسد يتأكد من أن إسحاق رابين يسعى لتحطيم الجبهة العربية الموحدة من أجل التعامل مع سوريا منفردة في فترة لاحقة. ولم تنجح قمة الأسد – كلنتون في كانون

الثاني/ يناير 1994 - في تحقيق اختراق سياسي. فقد أصر الجانب الإسرائيلي على التوصل إلى اتفاق بشأن التوقيت والترتيبات الأمنية قبل مناقشة موضوع الانسحاب، وكان الرد السوري أن التوقيت ليس قضية أساسية بل إجراء من إجراءات التطبيق[18]. وظهرت في تلك الفترة التالية لقمة الأسد ـ كلنتون بوادر توتر بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية بسبب إصرار إسحاق رابين على الغموض بشأن مدى الانسحاب من الجولان كيلا يفقد القدرة على المناورة[19].

وفي الفترة السابقة لتوقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في تموز/ يوليو 1994 كثفت الخارجية الأمريكية جهودها من أجل تحقيق تقدم ملموس على المسار السوري؛ فقد نقل وزير الخارجية الأمريكي اقتراحاً إسرائيلياً للجانب السوري تضمن ما يلي[20]:

تنسحب إسرائيل من الجولان على ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى انسحاب محدود بعد تسعة أشهر من توقيع الاتفاق ولا يؤثر هذا الانسحاب في أي مستوطنات إسرائيلية وقد يشمل قرى درزية.
2. المرحلة الثانية من الانسحاب بعد 14 أو 18شهراً.
3. انسحاب ثالث إلى خط يتفق عليه.
4. الترتيبات الأمنية تشمل تقسيم الأراضي السورية إلى 4 أقسام:

(أ) مناطق منزوعة السلاح (ب) مناطق محدودة التسليح (جـ) مناطق تخضع للتفتيش المشترك (د) مناطق لبناء الثقة.

وقد جاء الرد السوري على هذا الاقتراح كما يلي[21]:

1. انسحاب نهائي من الجولان خلال ستة أشهر.
2. العلاقة السليمة والطبيعية سوف تنفذ على مراحل: عند توقيع الاتفاق يتم إنهاء حالة الحرب وإلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، ويجري الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية في مرحلة مبكرة، ويكون البدء في تنفيذ البند الثاني بعد التوصل إلى تسوية شاملة مع لبنان والأردن.
3. ضرورة وجود منطقة منزوعة السلاح إلى مسافة 14 كيلومتراً (سبعة كيلومترات على كل جانب من جانبي الحدود) ومنطقة إضافية محدودة التسليح.

اعتبر الإسرائيليون الرد السوري مخيباً للآمال، واتهموا الرئيس حافظ الأسد بمحاولة تقويض مركز ياسر عرفات قبل توقيع اتفاق غزة - أريحا في القاهرة، وذلك بإثارة مسألة شمولية التسوية[22].

استمرت المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عبر قناة السفراء التي بدأت عملها في 29 تموز/ يوليو 1994 واستمر الخلاف حول قضايا الانسحاب والتطبيع والترتيبات الأمنية، وللتغلب على هذه المشكلة اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية الفصل بين الجوانب السياسية والأمنية للمفاوضات، واقترحت لتحقيق ذلك عقد مفاوضات على مستوى عسكري عال تركز على الجوانب الأمنية بافتراض الانسحاب الإسرائيلي من الجولان[23].

ونجحت الجهود الأمريكية في هذا الاتجاه عندما انعقدت جولتا مباحثات بين رئيسي الأركان السوري والإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 1994

وفي حزيران/ يونيو 1995. ولقد حققت هذه المفاوضات تقدماً تمثل أساساً في جعل نقاط الخلاف أكثر تحديداً. فقد اتفق الطرفان على استناد ترتيبات الأمن إلى المناطق المنزوعة السلاح على الحدود وإقامة مراكز للإنذار المبكر وآلية للإشراف على هذه الترتيبات، ولكن ظلت الخلافات قائمة حول مطالبة إسرائيل بقصر ترتيبات الأمن على الجانب السوري من الحدود واحتفاظ إسرائيل بنقاط للمراقبة في الهضبة، وخفض عدد أفراد الجيش السوري. وقد رفضت سوريا المطالب الإسرائيلية، وطالبت بالمقابل بإقامة ترتيبات أمن متوازنة ومتبادلة على جانبي الحدود [24]. وفي أواخر تموز/ يوليو 1995 أعلنت سوريا رفضها إرسال خبراء عسكريين لاستئناف مباحثات واشنطن.

وبالرغم من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، فقد استمر الدفع الأمريكي للمفاوضات على المسار السوري، وعقد المفاوضون من الطرفين عدة جولات من المفاوضات في ولاية ميريلاند الأمريكية، وتم التركيز على مسألة الترتيبات الأمنية في الجولان، ولقد وصلت محادثات ميريلاند إلى طريق مسدود بسبب الهوة التي تفصل الطرفين فيما يتعلق بترتيبات الأمن؛ فمطالب إسرائيل الأمنية فيها قدر كبير من المبالغة واللاواقعية إلى الدرجة التي يصعب فيها تصور القبول السوري لها؛ وأهم هذه المطالب[25]:

1. أن تقطع سوريا كافة أو أغلب العلاقات مع إيران.

2. أن تقوم سوريا بنزع سلاح حزب الله، وأن تقوم الحكومة اللبنانية بدمج جيش لبنان الجنوبي في الجيش اللبناني.

3. أن يتم تخفيض حجم الجيش السوري، وأن يحظر نشره في المنطقة بين دمشق والحدود الإسرائيلية، وأن يرابط الجيش السوري بالقرب من الحدود السورية مع العراق وتركيا.

ويتضح من قراءة هذه المطالب أن شيمون بيريز قد قرر عدم القيام بأي تنازلات أمنية تضر بموقف حزب العمل في انتخابات - أيار/ مايو 1996 - مما أدى إلى إفشال مفاوضات ميريلاند التي أنهتها حكومة شيمون بيريز في إطار رد فعلها على العمليات الانتحارية لحماس داخل إسرائيل في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1996.

الهدف السوري من دخول المفاوضات

تعد العروض الافتتاحية بصفة عامة هي المواقف التي تطرحها أطراف العملية التفاوضية عند بدايتها بخصوص تصورها للنتيجة النهائية للمفاوضات، والعروض الافتتاحية عادة تكون متشددة؛ بحيث تحدد سقف المطالب الذي يرتضي الطرف المعني الوقوف عنده لحظة الحل النهائي. ويجب الأخذ في الاعتبار أن كل طرف لابد أن يدرك حتمية تقديمه لبعض التنازلات أثناء التفاوض، ومن هنا فإن التشدد في العروض الافتتاحية إنما يعطي فرصة للمفاوض لكي يقدم تنازلات من هامش الأمان، وهناك نهج آخر في تحديد العروض الافتتاحية يتمثل في ضرورة أن يتضمن العرض الافتتاحي الهدف الذي يريده المفاوض فعلاً على أن تكون لديه القدرة على التمسك بهذه المطالب والدفاع عنها[26]. وهذا النهج هو الأقرب للنهج السوري الذي يتمثل في تحديد ما تطلبه سوريا فعلاً من إسرائيل مع عدم الاستعداد لتقديم أي تنازلات تمس الحق السوري في الجولان.

فالهدف المعلن لسوريا من دخول المفاوضات هو استعادة الجولان التي استولت عليها إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو 1967 ، وأكد الرئيس الأسد أكثر من مرة أن سوريا لن تتخلى عن شبر واحد من الجولان، وأن الأرض ليست محلاً للنقاش[27] . وإلى جانب تركيز الطرح السوري على تكامل التراب الوطني لسوريا وتحقيق أمنها الوطني، فإنه يركز من خلال الربط بين المسارين السوري واللبناني على ضرورة انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، ويركز بدرجة أقل على التزام سوريا بالدفاع عن حقوق شعب فلسطين، ما دام الفلسطينيون قد حققوا بعض الخطوات على طريق الحل النهائي، وبمسار منفرد.

ويثور هنا تساؤل مهم: هل تقتصر الرؤية السورية على هذا الهدف المعلن أم تتخطاه لتحقيق أهداف أخرى؟

إن سمات التحرك السوري تترك بما لا يدع مجالاً للشك انطباعاً بأن الموقف السوري يتجاوز أهمية استعادة الجولان وتحقيق السلام في المنطقة، إلى تحديد المكانة الإقليمية لسوريا والاعتراف لها بدور متميز في لبنان وفي ترتيبات ما بعد التسوية[28] ؛ فالدور القيادي لسوريا في مرحلة ما بعد التسوية يمثل رصيداً لها في مواجهة تحديات السلام مع إسرائيل، ومواجهة توتر علاقاتها مع تركيا، بمعنى أن سوريا تريد أن تتجنب وضعاً تسفر فيه تسوية نزاعها مع إسرائيل عن إضعاف المكانة الإقليمية لسوريا أو أن تصبح حرية الحركة السورية مقيدة إلى الحد الذي يعوقها عن حماية مصالحها الحيوية[29] .

الاستراتيجية العامة لسوريا في المفاوضات

يمكن تعريف الاستراتيجية التفاوضية بأنها «الخط الرئيسي أو الجوهري الذي تتبناه الدولة خلال العملية التفاوضية، والذي يتسم بالثبات لفترة معينة. وهي بذلك تختلف عن التكتيك التفاوضي الذي يشير إلى الأسلوب المحدد في إدارة المفاوضات واستخدام أوراق القوة، وهو بالتالي قابل للتغيير، وفي هذا السياق تعبر الاستراتيجية التفاوضية عن الهدف العام الذي تسعى إليه أي دولة تدخل في مفاوضات، وهو محاولة تعظيم المكاسب وتقليل التنازلات، وتستخدم الدولة في أثناء ذلك العديد من التكتيكات التي توضح مدى قبولها لفكرة تقديم التنازلات[30].

ويلاحظ المتابع لأسلوب التفاوض السوري أن سوريا تبحث عن تسوية شاملة من خلال الربط بين الأداتين العسكرية والدبلوماسية؛ فالرئيس السوري حافظ الأسد بوصفه سياسياً واقعياً لا يؤمن بالمفاوضات وحدها كبديل للقوة العسكرية بل يعتقد أن الدبلوماسية إذا ما اقترنت بالقوة العسكرية وحققت الدعم العربي والدولي لسوريا فهي تشكل أداة لا غنى عنها في عملية المواجهة مع إسرائيل، فالدبلوماسية مكّنت إسرائيل من قبل من الإفلات من عواقب عدوانها على العرب[31].

1. محاولة الوصول إلى التوازن العسكري مع إسرائيل

هناك قول مأثور يؤكد على أن المرء إذا كان يريد السلام فيجب أن يستعد للحرب، وقد أكد الرئيس الأسد على هذا المعنى بقوله «من حق سوريا بل من واجبها الحصول على أسلحة للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل؛

لأن من يحسن الدفاع عن وطنه في ميدان القتال يحسن الدفاع عنه في ميدان السلام»[32].

فالقوة العسكرية تدعم الموقف التفاوضي للدولة، صحيح أنها لا تحسم العملية التفاوضية ولكنها تؤثر في نتيجتها، ولقد عملت سوريا على تحقيق توازن عسكري مع إسرائيل، مما يضمن لها موقفاً قوياً في المفاوضات. ونستطيع أن نقول إن الجهود السورية قد أدت إلى امتلاك سوريا لقوة ردع قادرة على إلحاق خسائر كبيرة بإسرائيل، وتوفير الأمن لسوريا والدعم لموقفها التفاوضي؛ حيث إنها تحصر التحرك الإسرائيلي إلى حد كبير في بديل واحد وهو مائدة المفاوضات.

وتمتلك سوريا قوة عسكرية ضخمة ظهر تأثيرها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973؛ من خلال العمليات العسكرية البرية والجوية الواسعة التي جعلت تقدم الهجوم المضاد الإسرائيلي باهظ التكاليف، ولقد قام الاتحاد السوفيتي قبل سقوطه بدور كبير في تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل، خاصة بعد خروج مصر من معادلة التوازن العسكري[33].

فالجيش السوري أصبح يشكل قوة لا يستهان بها في المنطقة، على الأقل من الناحية الدفاعية [راجع الجدولين رقم (1)، (2)]. وعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي وغيابه عن المنطقة كحليف لسوريا، فإنه من الملاحظ أن سوريا مازالت تحتفظ بعلاقات قوية مع روسيا، صحيح أن هذه العلاقات السورية ـ الروسية لا ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي،

ولكنها أدت إلى استمرار التعاون العسكري بين سوريا وروسيا، وإن غلبت على هذا التعاون الطبيعة التجارية أكثر من كونه التزاماً سياسياً بمساندة سوريا في مواجهة إسرائيل. ولعل من دلائل هذا التعاون توقيع سوريا وروسيا اتفاقاً عسكرياً شاملاً للتعاون التقني في حزيران/ يونيو 1994، واتفاقاً عسكرياً شاملاً في نيسان/ إبريل من العام ذاته[34].

ومن الملاحظ أن سوريا لم تقتصر على روسيا فقط كمصدر للتسليح، بل عمدت إلى تنويع مصادر تسليحها؛ لكي تشمل كوريا الشمالية التي أمدت سوريا بصواريخ (سكود-بي) و (سكود-سي)، وقد أشارت مصادر أمريكية إلى تعاونهما معاً في إنتاج هذه الصواريخ في أحد مصانع مدينة حماة السورية[35].

وتعاملت سوريا أيضاً مع تشيكوسلفاكيا، وحصلت منها على دبابات (تي-72) المتطورة، ووسعت سوريا من شبكة تعاملاتها لتشمل الصين والأرجنتين وباكستان[36]. ولقد تدعمت هذه الاستراتيجية السورية التي تهدف إلى تنويع مصادر التسليح بقرار الاتحاد الأوربي برفع حظر بيع الأسلحة إلى سوريا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994.

وعلى الرغم من عدم اعتراف سوريا بامتلاك أسلحة كيماوية فإن هناك تقارير تؤكد أن سوريا تمتلك هذا السلاح منذ السبعينيات، وأنه منذ تسرب أسرار الترسانة النووية الإسرائيلية بدأت سوريا تسرع في تطوير أسلحتها الكيماوية[37]. ولا ينفي المسؤولون السوريون عادة ولا هم يؤكدون هذه التقارير، وإنما يؤكدون على أنه من حق سوريا أن تمتلك ما تحتاجه من أسلحة دفاعية.

الجدول رقم (1)
القوات المسلحة العربية السورية

البيانات العامة / العناصر الرئيسية	حجم القوة	نوعية القوة
القوات النظامية*	420,000 جندي	مدة الخدمة الإلزامية 30 شهراً في الجيش السوري
القوات الاحتياطية	500,000 جندي	مدة الخدمة في الاحتياط تمتد حتى سن 45 سنة
قوات خارج الدولة	30,000 جندي	تشتمل على فرقة ميكانيكية وعناصر ملحقة في لبنان
القوات البرية*	315,000 جندي	تشتمل على 6 فرق مدرعة و 3 فرق ميكانيكية
دبابات القتال الرئيسية	4600 دبابة	منها 1500 تي 72 و 2100 تي 54/ 55، 1200 في المخازن
العربات المدرعة وناقلات الجنود	4510 عربات	بينها 2310 بي إم، 1500 بي تي آر طرازات متعددة.
قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية	3218 قطعة	تضم 450 مدفعاً ذاتي الحركة 122/ 152 م
القوات الجوية	40,000	-
طائرات القتال والقاذفات	589 طائرة	أهم طرازاتها 20 طائرة ميج ـ 29 روسية الصنع
الطائرات العمودية المسلحة	72 طائرة	بينها 23 طائرة إس ايه ـ 342 إل
القوات البحرية	5000 جندي	تعمل في 3 قواعد بحرية أهمها اللاذقية وطرطوس
الغواصات	3 غواصات	سوفيتية الصنع من طراز «روميو» متقادمة.
فرقاطات ـ مدمرات	4 فرقاطات	مسلحة بأنظمة تسليح مختلفة بينها «هاربو» .
زوارق الصواريخ	16 زورقاً	توجد 24 قطعة بحرية أخرى مختلفة ضمن القوات السورية
الصواريخ أرض - أرض	سكود بي ـ سكود سي	إضافة إلى صواريخ سطح ـ سطح أخرى متعددة
أسلحة التدمير الشامل	قدرات كيماوية	تتم الإشارة إلى امتلاك سوريا قدرات كيماوية .

* لم يتم اعتماد الأرقام الواردة في «المصدر» بالنسبة إلى تلك العناصر، لعدم تأكيد أي مصدر آخر لها رغم أهميتها.

المصدر: **التقرير الاستراتيجي العربي** 1997. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998)، ص 232.

جدول (2)

القوات المسلحة الإسرائيلية

العناصر الرئيسية / البيانات العامة	حجم القوة	نوعية القوة
القوات النظامية	175,000 جندي	بينهم 138500 من المجندين لفترات مختلفة
القوات الاحتياطية	430,000 جندي	تضاف إليها القوات شبه العسكرية في الدفاع المدني
حجم القوات عند التعبئة	605,000 جندي	يعبر الرقم عن الحجم الحقيقي لقوة الجيش بعد الاستدعاء
القوات البرية	134,000 جندي	تضمهم 3 فرق مدرعة تصل إلى 12 فرقة عند التعبئة
دبابات القتال الرئيسية	4300	بينها 1000 دبابة ميركافا، و 1200 طراز إم 60
العربات المدرعة وناقلات الجنود	9880 عربة	تضم 5900 ناقلة جند مدرعة من طراز إم-113 .
قطع المدفعية والمدفعية الصاروخية	4370 قطعة	تمتلك إسرائيل 400 هاون ذاتي الحركة
القوات الجوية	32000 جندي	بعض عناصرها تتمركز دورياً في تركيا للتدريب المشترك
طائرات القتال والقاذفات	448 طائرة	تضاف إليها 250 في المخازن وبينها طائرات إف-15
الطائرات العمودية المسلحة	130 طائرة	أهمها طائرات «أباتشي» الأمريكية
القوات البحرية	9000 جندي	توجد 3 قواعد بحرية لدى إسرائيل؛ في حيفا، أشدود، إيلات
الغواصات	3 غواصات	بينها واحدة من طراز دولفين 212 متطورة
فرقاطات-مدمرات	لا توجد	لا تضم القوة البحرية الإسرائيلية قطعاً بحرية من هذا النوع
زوارق الصواريخ	32 زورقاً	لدى إسرائيل 3 زوارق كورفيت و 29 زورق دورية
الصواريخ أرض-أرض	جيركوا -2	بينها 100 صاروخ جيركو- 3 محملة برؤوس نووية غالباً
أسلحة التدمير الشامل	نووية-كيماوية	لا يوجد تقدير محدد لعدد الرؤوس النووية الإسرائيلية

المصدر: **التقرير الاستراتيجي العربي** 1997. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1998)، ص 230.

الخلاصة إنه على الرغم من التفوق العسكري الإسرائيلي، فإن قدرات القوات العربية السورية تتجاوز التكتيك الدفاعي البحت؛ فسوريا قادرة على توجيه ضربات جوية وصاروخية قوية ضد إسرائيل(38)؛ أي إن سوريا قد رفعت من تكلفة تحقيق إسرائيل نصراً عسكرياً عليها في حالة حدوث حرب بينهما، بما يمثل تدعيماً غير مباشر للموقف التفاوضي السوري.

وتمتلك سوريا ورقة أخرى للضغط على إسرائيل من الناحية العسكرية دون أن تقوم بتصعيد الموقف إلى مستوى المواجهة الشاملة، وهذه الورقة هي «حزب الله» اللبناني الذي يمثل نتاجاً للتحالف الإيراني ـ السوري، فقد استفادت سوريا من راديكالية «حزب الله» لتسخين الموقف في الجنوب اللبناني، ولممارسة الضغوط على إسرائيل؛ في محاولة لتليين الموقف الإسرائيلي من التسوية ودفعها إلى تبني مواقف أكثر مرونة(39). فسوريا توظف «حزب الله» من أجل أن تشعر المفاوض الإسرائيلي أن سيطرته على الأرض ليست هي صمام الأمان للمستوطنات في شمال إسرائيل، وأن الطريق الوحيد لضمان أمن شمال إسرائيل هو التوصل إلى سلام عادل مع لبنان وسوريا من شأنه أن يوقف عمليات حزب الله. ومن جهة أخرى تحاول سوريا أن تظهر في صورة الدولة صاحبة الرغبة في السلام أمام المجتمع الدولي لكي تحرج إسرائيل، وذلك من خلال إعطاء الإشارة إلى حزب الله بأن يوقف تصعيد عملياته في أوقات التوتر الشديد، واتضح هذا السلوك السوري من خلال دور سوريا في أزمة (الكاتيوشا) في صيف 1993؛ فقد لعبت سوريا الدور الرئيسي في حل الأزمة وتوقيع اتفاق الكاتيوشا في تموز/ يوليو 1993(40)، مما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي

السابق شيمون بيريز في ذلك الوقت إلى التصريح بأن «سوريا شريك يعتمد عليه في المفاوضات»[41]. ولقد تكرر الدور السوري الفعال ذاته في أحداث نيسان/ إبريل 1996.

2. الاستراتيجية السورية على المستوى الإقليمي

تقوم هذه الاستراتيجية على بناء التحالفات وتنسيق المواقف مع القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط في محاولة لتدعيم موقف المفاوض السوري، ونتناول أهم عناصر هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

أ. التحالف مع ايران

يرجع تاريخ علاقة التعاون بين سوريا وإيران إلى عام 1980 حين وقفت سوريا إلى جانب إيران في حربها مع العراق، ثم تطورت هذه العلاقة لتصبح تحالفاً استراتيجياً بين الدولتين. ونلاحظ أن التحالف السوري-الإيراني يقوم على الحاجة الشديدة لكل منهما إلى الطرف الآخر؛ فإيران تحتاج إلى سوريا لكي تساعدها في محاولة كسر طوق العزلة المفروضة عليها بسبب توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع دول الخليج العربي ومصر، أما سوريا فتحتاج إلى مساندة إيران لها في نزاعها مع إسرائيل. كما ترى سوريا في الورقة الإيرانية العمق الاستراتيجي بالنسبة إليها، والذي يمكنها من ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتتلقى سوريا من إيران دعماً مالياً وعسكرياً؛ مما يتيح لها تدعيم عناصر قوتها، إضافة إلى أن تطوير سوريا لعلاقتها مع إيران قد مكّن سوريا من تحسين علاقتها مع الشيعة اللبنانيين الذين هم من أبرز طوائف المجتمع اللبناني[42].

أما من الناحية الاقتصادية فما زال بروتوكول التعاون الموقع بينهما في عام 1982 معمولاً به حتى الآن[43]، وتقدم إيران إلى سوريا بموجب هذا البروتوكول ما يلي:

1. مليون برميل من النفط سنوياً مجاناً.
2. مليونين ونصف مليون طن سنوياً بسعر مخفض بمقدار دولارين ونصف الدولار، وهو ما يمثل دعماً قوياً للاقتصاد السوري.

وتجد إيران – التي لا تربطها علاقات طبيعية كاملة مع جاراتها وتقف في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية – في سوريا نافذة تطل منها على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط؛ فسوريا تساعد على تخفيض حدة التوتر بين إيران ودول الخليج العربية، وتؤدي دوراً مهماً في إطار «دول إعلان دمشق» لتخفيف حدة الرسائل الموجهة إلى إيران. وسوريا خلال قيامها بهذه الأدوار لا تتخلى عن التزامها بتأييد الحق العربي في الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، وإيران تتفهم ذلك، وإن كانت قد تعاتب أحياناً أو تعترض أحياناً أخرى، ولكن الأمر لا يصل إلى حد القطيعة بين إيران وسوريا، لإيمانهما بأن استمرار التعاون والتحالف الاستراتيجي بينهما لا يعني التطابق في وجهات النظر. وبالإضافة إلى ما سبق فإن سوريا تحاول أن تمارس دوراً في تحسين العلاقات بين مصر وإيران، ومن المنتظر أن تزداد أهمية هذا الدور بعد ما حدث من بوادر تقارب مصري-إيراني في قمة طهران للدول الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية التحالف السوري-الإيراني تتجاوز الصراع العربي-الإسرائيلي لتشمل مجمل التوازنات الإقليمية[44]؛ فسوريا

مشغولة بالتهديدات التي تمثلها تركيا عبر استمرار هذه الأخيرة في تطوير تعاونها العسكري مع إسرائيل، وخاصة بعد المناورات البحرية التركية- الإسرائيلية- الأمريكية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط في كانون الثاني/ يناير 1998 التي رأت سوريا أنها موجهة ضد أمنها القومي، وتستهدف الضغط عليها للقبول بتسوية غير عادلة. وفي الوقت ذاته فإن العلاقة بين تركيا وإيران تميزت في الآونة الأخيرة – وخاصة بعد استقالة أربكان – بالتوتر الشديد، فإيران التي استضافت مؤتمر القمة الإسلامية بذلت أقصى ما في وسعها بالتعاون مع سوريا لإدانة التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي. وهذا التوتر الشديد في العلاقة بين إيران وتركيا من المحتمل أن يتزايد إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عدائها لإيران، على اعتبار أن تركيا هي الحليف الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد إسرائيل؛ ولذلك فإنه من غير المتوقع أن تذهب تركيا أبعد من اللازم عن الخط الأمريكي في التعامل مع إيران.

ب. الورقة اللبنانية

تحتل الورقة اللبنانية مكانة متميزة في إطار سعي سوريا لتدعيم موقفها التفاوضي، ويبقى التحالف الاستراتيجي بين سوريا ولبنان المثال الوحيد للتنسيق الحقيقي بين الأطراف العربية في عملية السلام، والسبب الرئيسي لهذا التحالف هو أن كلا الطرفين في حاجة إلى الآخر؛ فسوريا تحتاج إلى لبنان للضغط على إسرائيل، كما أن الساحة اللبنانية هي المجال الحيوي بالنسبة إلى سوريا[45]. ولقد نجحت سوريا في الحصول على اعتراف بدور إقليمي لها في لبنان، وفي التغلب على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية

وإسرائيل لإخراجها من لبنان أو للإيقاع بينها وبين القوى اللبنانية المسيحية. كما نجحت سوريا في تخطي أزمة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، ونجحت في إفشال صيغة «لبنان أولاً» منذ ظهورها عام 1984 وحتى ظهورها الأخير بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل.

ويحتاج لبنان في الوقت ذاته إلى سوريا للحفاظ على التوازن الداخلي الدقيق الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان؛ فسوريا قامت بجهد كبير في إعادة صياغة الأوضاع في لبنان بما يتيح لها الاستفادة الكاملة من الورقة اللبنانية.

ونستطيع أن نقول إنه بسبب النفوذ السوري في لبنان – وإلى حد كبير اقتناع القيادة اللبنانية بأهمية الدور السوري – أصبح من القواعد المستقرة في السياسة اللبنانية أنه فيما يتعلق بالصراع مع إسرائيل فإن القرار النهائي يكون لسوريا، ومن خلال هذا الوضع استطاعت سوريا أن تدعم موقفها التفاوضي؛ لأن جميع الأطراف المعنية إقليمياً ودولياً على دراية كاملة بأن التسوية مع سوريا تعني أيضاً وبشكل تلقائي التسوية مع لبنان[46]. وتتضح لنا قوة السيطرة السورية على الورقة اللبنانية من خلال استعراضنا للموقفين التاليين:

1. في الجولة العاشرة من المباحثات التي عقدت في الفترة ما بين 28 حزيران/ يونيو ـ 5 تموز/ يوليو 1993 كانت هناك ضغوط أمريكية ـ إسرائيلية على سوريا لبحث قضية الوجود السوري في لبنان، ولكن سوريا لم ترضخ لهذه الضغوط، وقامت برفع مستوى الاتصالات مع لبنان، كما أدان مجلس النواب اللبناني توصية مجلس الشيوخ الأمريكي بالانسحاب السوري من لبنان[47].

2. فشلت حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الترويج لاقتراح «لبنان أولاً» الذي يهدف إلى فصل المسارين السوري واللبناني؛ فبالرغم من الضغوط الإسرائيلية - التي تمثلت في تفجير الحافلة السورية في منطقة طبرجا، واستهداف مركز المخابرات السوري في طرابلس، ونشر بيانات ضد العلاقات السورية-اللبنانية - فقد نجحت سوريا في إقناع لبنان برفع مستوى العلاقات بينهما، وتوقيع اتفاقيات لتعزيز الجبهة الداخلية فيهما ومواجهة المخططات الإسرائيلية[48].

جـ. العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الفلسطينية المعارضة

تتسم العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية بالحساسية الشديدة، وتجد هذه الحساسية أساسها في جغرافية المنطقة وتاريخها؛ فالمشرق العربي هو منطقة طبيعية واحدة قسمها الاستعمار فظهر خوف الدول الصغيرة من سوريا الدولة الكبرى، وتدعم هذا الخوف بأن كانت سوريا هي مصدر الدعوة للقومية العربية، وعندما فشل دعاة القومية في تحقيق الوحدة العربية الشاملة نادوا بسوريا الكبرى التي تشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك أيضاً، وكل ما حققوه هو زيادة خوف الدول الصغيرة من رغبة سوريا في فرض سيطرتها عليهم.

وتمثل العلاقات السورية-الفلسطينية جزءاً من النسيج المعقد في المنطقة؛ فهي سلسلة من التحالف والصراع، وذلك بسبب محاولة سوريا وضع الورقة الفلسطينية في جيبها بما يدعم موقفها في الصراع العربي-الإسرائيلي، فمنذ عام 1975 حتى عام 1983 كانت سوريا تستخدم المقاومة الفلسطينية في الجولان وفي جنوب لبنان لممارسة الضغوط على إسرائيل، وبعد

حدوث الصدام مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات سنة 1983 وخروج حركة فتح من شمال لبنان، قامت سوريا بتكوين جبهة فلسطينية معارضة لعرفات حيث رأت أن مقدرتها التفاوضية في الصراع العربي-الإسرائيلي من الممكن تدعيمها إذا ما تمتعت سوريا بحق معارضة أي تسوية للمشكلة الفلسطينية لا تحترم مصالح سوريا في المنطقة[49].

ومن الملاحظ أن الرئيس السوري حافظ الأسد يتبع سياسة عقلانية في التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فهو يستخدم ورقة المعارضة الفلسطينية بشكل لا يؤدي إلى إشعال مواجهة بين الفلسطينين قد تتحول إلى حرب أهلية، والرئيس السوري يعلم جيداً أن الطريق للحل النهائي على المسار الفلسطيني ما زال طويلاً وشاقاً مما يعطيه وقتاً للمناورة وللتهديد باستخدام ورقة المعارضة الفلسطينية لإجهاض أي اتفاق يرى أنه سوف يضر بالمصالح السورية.

وباستعراض الموقف السوري من الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي في أيلول/ سبتمبر 1993 نجد أن الأسد سلم في البداية بحق الفلسطينين في أن يتبنوا أي اتفاق مفيد لهم، وعندما وجد الأسد أن الاتفاق سوف يؤدي إلى جمود على المسار السوري بدأ يلوح بورقة المعارضة الفلسطينية، وصرح بأنه «إذا أرادت سوريا أن تعرقل هذا الاتفاق فإنها سوف تفعل ذلك، وخاصة إذا ما اتضح أنه سوف يؤدي إلى تهديد المصالح السورية والفلسطينية»[50].

وسوريا عندما وجدت إسرائيل تحاول الضغط عليها من خلال التلويح بتأجيل التقدم على المسار السوري حتى هضم الاتفاق الجديد مع الفلسطينيين، قامت بإعطاء الإشارة لفصائل المعارضة الفلسطينية في دمشق للتعبير عن معارضتهم للاتفاق. ولم تخفف سوريا وحلفاؤها من

الفلسطينيين من حدة معارضتهم للاتفاق إلا بعد التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تحريك المسار السوري، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور أنشط في عملية السلام يقوم على التقدم المتوازن على مختلف مسارات السلام، وذلك في مقابل قيام سوريا بتهدئة المعارضة الفلسطينية، ولقد توج هذا التفاهم بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية بلقاء الأسد - كلنتون في جنيف في كانون الثاني/ يناير 1994[51].

ولعل الرئيس الأسد قد خفف من حدة معارضته للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي على اعتبار أنه قد جعل الموقف السوري أكثر سهولة في حالة التوصل إلى اتفاق منفرد مع إسرائيل قبل التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي.

د. العلاقات مع الأردن

يشوب العلاقة بين سوريا والأردن التوتر كما هي الحال بالنسبة إلى العلاقة بين سوريا والسلطة الفلسطينية، ومن وجهة نظر الرئيس حافظ الأسد فإن الأردن يشكل بعداً أمنياً استراتيجياً لسوريا لمنع التفاف إسرائيل ضدها، ولقد عملت القيادة السورية منذ نهاية حرب الخليج الثانية على تجنب الصدام مع الأردن حتى لا يستغل الإسرائيليون الفرصة ويستخدموا الأردن كورقة للضغط على سوريا؛ ولذلك فقد اتجهت سوريا إلى التنسيق مع الأردن في بداية مفاوضات السلام، وعمل الأسد على بناء الثقة مع العاهل الأردني الراحل الملك حسين بن طلال خلال لقائهما في أيار/ مايو 1994، ولكن بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي أصبح من الواضح أن الأردن يتجه نحو توقيع اتفاق مع الإسرائيليين، وبالفعل وقَّع

الأردن - الذي كان يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة وفي حاجة ماسة إلى القروض الأمريكية - اتفاقاً منفرداً مع إسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر 1994. أما سوريا فقد أدانت الاتفاق واستمرت في التمسك بسقف مطالبها بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان السورية المحتلة وجنوب لبنان المحتل، وأعلنت كذلك رفضها لمبدأ تأجير الأرض العربية لإسرائيل كما فعل الأردن.

وقد أدت مشاركة الأردن كعضو مراقب في المناورات البحرية الإسرائيلية-التركية-الأمريكية إلى زيادة التوتر بين سوريا والأردن؛ فهذه المناورات التي تعد أحدث فصل في التقارب العسكري التركي-الإسرائيلي الموجه بالأساس ضد سوريا وإيران، تعتبر رسالة تهديد للأمن القومي العربي السوري، أو على حد تعبير بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية «إن هذه المناورات جزء من مخطط استراتيجي وضع لرسم المستقبل السياسي للمنطقة»[52].

ولقد عبرت سوريا عن صدمة الرأي العام العربي من مشاركة الأردن في مثل هذه العمليات المشبوهة؛ فصرح وزير الإعلام السوري بأن «مفهوم السيادة لا يبرر للأردن أو لأي دولة عربية المشاركة في هذه المناورات، لأن أي انفراد لدول إسلامية أو عربية بمواقفها لن يُبقي حاجة لجامعة الدول العربية أو لمنظمة المؤتمر الإسلامي»*[53].

* طرأ تحسُّن على العلاقة الأردنية-السورية إثر الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد للمشاركة في مراسم دفن الملك حسين بن طلال في عمّان، ولقائه مع الملك عبدالله، وتبعتها زيارة أخرى لنجل الرئيس السوري إلى عمّان ولقائه مع الملك عبدالله، وازدادت العلاقة تحسُّناً بصورة إيجابية بقيام الملك عبدالله بن الحسين بزيارة رسمية إلى سوريا يوم 21 نيسان/ إبريل 1999، والتي وصفها بأنها «ناجحة جداً». (المحرر)

هـ. التنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعبر التوجه السوري نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن رغبة سوريا في الحصول على الدعم السياسي من خلال محاولة دول الخليج التأثير في صانع القرار الأمريكي، ودفعه نحو اتخاذ مواقف متوازنة على المسار السوري، كما أن سوريا في حاجة إلى الدعم المالي من دول الخليج العربية لتغطية نفقات التسلح السوري ومواجهة أي أزمات اقتصادية تمر بها البلاد. وكان الأسد يرى في رفض دول الخليج التطبيع مع إسرائيل ورقة ضغط مهمة على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عندما تخلت دول الخليج عن مقاطعة إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة فإن سوريا لم تنتقد هذا التصرف بشدة حتى لا تخسر الدعم الذي توفره لها دول الخليج العربية. ونلاحظ أن سوريا في إطار تعاملها مع دول الخليج العربية تضع في اعتبارها إمكانية ممارسة ضغوط عليهم من خلال تحالفها مع إيران، وإن كانت تسعى لتخفيف التوتر بين إيران ودول الخليج العربية، وخاصة بعد حدوث بوادر تغير في التوجهات الإيرانية نحو مزيد من التفاهم مع دول الخليج العربية، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين، ولا نستطيع أن نغفل الدور السعودي في إطار تنسيق مصري - سوري - سعودي مشترك بما يمثل قوة عربية تدعم الموقف السوري.

و. التنسيق السوري - المصري

على الرغم من الصراع الذي ساد العلاقة بين النظامين في سوريا ومصر بعد السلام المصري المنفرد مع إسرائيل، فإنهما بوصول الرئيس المصري محمد حسني مبارك إلى الحكم والموقف المصري تجاه العدوان الإسرائيلي

على لبنان عام 1982 ، قد وجدنا أن التحالف التاريخي بين مصر وسوريا لا بديل عنه لفائدة كلا الطرفين، وخاصة سوريا التي وجدت في إعادة علاقتها مع مصر مخرجاً لحالة العزلة التي كانت تعاني منها قبل أزمة الخليج الثانية. وبرز الدور المصري من خلال الجهود التي قامت بها مصر في إقناع سوريا بالمشاركة في العملية التفاوضية، كما أنه عندما عبر السوريون عن قلقهم من توجه حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين للتركيز على المسار الفلسطيني وإهمال المسار السوري، قامت مصر بدور كبير في إقناع إسرائيل بتوجيه اهتمام أكبر لتحريك المفاوضات على المسار السوري، وهو ما تحقق مع بداية الجولة السادسة للمفاوضات.

فمصر تمثل بالنسبة إلى سوريا رصيد قوة استراتيجية يدعم الموقف السوري في المفاوضات مع إسرائيل، كما أن العلاقات المصرية الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل توفر لسوريا قناة اتصال تمكّن سوريا من توصيل الرسائل بشكل غير مباشر إلى الأطراف المعنية.

3. الاستراتيجية السورية على المستوى الدولي

كان الاتحاد السوفيتي قبل انهياره هو الشريك الدولي الرئيسي لسوريا منذ الخمسينيات، عندما ساعد السوفيت السوريين على مواجهة الغرب وكسر احتكار السلاح المفروض على سوريا، كما ساعد الصراع مع إسرائيل والمساعدات غير المحدودة التي تحصل عليها الأخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار التحالف السوفيتي-السوري الذي كان له بلا شك أثر رادع في الحد من حرية إسرائيل وتحركها في مواجهة سوريا[54].

ومع تدهور مكانة الاتحاد السوفيتي وتأثير ذلك في مدى استعداد الاتحاد السوفيتي للقيام بدور نشط في منطقة الشرق الأوسط، اتجهت سوريا نحو تحسين علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية محاولة كسب تأييدها للمطالب السورية، وسعى الرئيس السوري حافظ الأسد جاهداً لكي يوضح أنه لا يمكن أن يكون للدور الأمريكي أي مصداقية أو أن تنجح جهوده في تحقيق السلام الضروري لاستقرار المنطقة دون أخذ المصالح السورية في الاعتبار، واستغلت سوريا نجاحها في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، ثم دورها المحوري في بناء التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية، للتأكيد على أنه بالتعاون مع سوريا يمكن أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية الكثير في المنطقة.

وتزامن هذا التوجه السوري مع رغبة أمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاستراتيجية التي تتمثل في تأمين إمدادات منتظمة من النفط وتأمين إسرائيل والحفاظ على الأنظمة العربية المعتدلة في المنطقة وتدعيم شرعيتها. وكان السبيل الأول لذلك هو التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع العربي-الإسرائيلي، وفقاً لمبدأ «الأرض مقابل السلام»؛ بما يحقق الاستقرار في المنطقة ويحميها من التغلغل الإيراني الذي ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه الخطر الأساسي الذي يهدد مصالحها في المنطقة. ولقد صاحب هذه الرغبة الأمريكية في خلق بيئة صديقة لها في المنطقة تفهم أمريكي لمحورية الدور السوري في صنع السلام، واتضح ذلك من خلال السلوك الأمريكي الضاغط على إسرائيل لتوجيه اهتمام أكبر للمسار السوري، ولقاءات القمة بين الرئيس

الأمريكي بيل كلنتون والرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف (كانون الثاني/ يناير 1994) وفي دمشق (تشرين الأول/ أكتوبر 1994) على الرغم من أن سوريا مازالت مدرجة على رأس القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب في العالم. تعتبر كل هذه المؤشرات دليلاً على الرغبة الأمريكية في إدخال سوريا ضمن منظومة المعادلة الإقليمية الجديدة في المنطقة كفاعل رئيسي، وأن أمريكا قد توصلت إلى مرحلة الاعتراف بالدور السوري وصعوبة تجاوزه في أي ترتيبات إقليمية[55].

وعلى الرغم من إدراك سوريا لمحورية الدور الأمريكي – خاصة وأن توازن القوة القائم بين إسرائيل والأطراف العربية لا يجبر إسرائيل على التعامل جدياً مع المطالب العربية، وأنه في غياب دور أمريكي قائم على الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام فإن الفشل والجمود هما مصير العملية التفاوضية – فإن سوريا تدرك في الوقت ذاته محدودية القدرة الأمريكية في الضغط على إسرائيل، ولذلك فإن سوريا تقتنع بتأييد أمريكي لحقوقها في الجولان وبجهود أمريكية لتنشيط المفاوضات على المسار السوري وبمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إقناع إسرائيل بمحورية الدور السوري من أجل استقرار المنطقة. وتعتبر سوريا أيضاً تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بمنزلة مصلحة استراتيجية لها، وخاصة إذا حدثت تسوية مع إسرائيل، فالدور الأمريكي بعد تحقيق السلام يعادل في أهميته الدور الأمريكي قبل التوصل للسلام؛ فالولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها في إطار أي حل لمشكلة الجولان أن تعمل على الحفاظ على توازن القوة بين إسرائيل وسوريا[56]. وأن تقدم الدعم الاقتصادي لسوريا وتوجه إليها

استثمارات أمريكية لتعويضها عن فقدان الدعم الذي تتلقاه - كدولة من دول المواجهة - من الدول العربية.

أما إذا انتقلنا إلى بحث الدور الأوربي ومحاولة سوريا استخدامه كورقة ضغط على إسرائيل فيجب أولاً أن نسلم بأن الدور الأمريكي يمثل الفاعل الرئيسي في الشرق الأوسط(57). فرعاية روسيا لمؤتمر السلام تظل شكلية وخاصة في ظل المشكلات الداخلية في روسيا ومشكلاتها مع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والأوربيون سواء كانوا فرادى أو مجتمعين سوف يظل دورهم متمثلاً بالأساس في العون الاقتصادي وتقديم حوافز اقتصادية لأطراف النزاع. أما بخصوص الدور الفرنسي في المنطقة فنجد أن فرنسا تمثل فرصة جيدة بالنسبة إلى سوريا من حيث الرغبة الفرنسية في القيام بدور متميز في المنطقة، وارتباطها التاريخي بسوريا ولبنان؛ فسوريا من الممكن أن تستخدم هذه الرغبة الفرنسية للضغط على إسرائيل وحفز الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بدور الوسيط العادل في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، ولكن يظل الدور الفرنسي في التحليل الأخير محدوداً، ولم تتشكل ملامحه بعد، خاصة في ظل تشكك إسرائيل في الوساطة الفرنسية بينها وبين سوريا.

تقويم استراتيجية التفاوض السورية

إن المتتبع للسلوك السوري منذ بدء المفاوضات عقب مؤتمر مدريد عام 1991 وحتى توقفها في شباط/ فبراير 1996 يلاحظ أن سوريا لم تقدم أي

تنازلات جوهرية تؤدي إلى تخفيض سقف المطالب السورية. أما إسرائيل فقد تدرج موقفها من استبعاد إمكانية الانسحاب من الجولان إلى الإعلان عن استعدادها للانسحاب من الجولان في مقابل علاقات طبيعية مع سوريا[58].

والملاحظ أن الاستراتيجية السورية المتبعة منذ أزمة الخليج الثانية كان لها عائد مهم تمثل في تجنيب سوريا النتائج السلبية التي كان من الممكن أن تلحق بها نتيجة للتغيرات في النظام الدولي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد[59].

والرئيس الأسد يعلم أن ما يعرضه من سلام مع إسرائيل أثمن بكثير من السلام المصري البارد والمحاصر بالأزمات؛ ولذلك فهو يصر على أن تدفع إسرائيل مقابلاً باهظاً لهذا السلام. والإسرائيليون من جانبهم يدركون أنه ليس من الممكن التوصل إلى سلام عربي-إسرائيلي من دون سوريا[60]. ويدرك الإسرائيليون أيضاً أنهم لو وقعوا اتفاقاً مع سوريا فسوف يكونون لأول مرة غير معرضين لتهديد حقيقي ومباشر لأمنهم، ولكنهم في الوقت ذاته يريدون أن يحتفظوا لأنفسهم بورقة ضغط تمكنهم من الحصول على كل ما يريدونه من السلام مع سوريا. وتتمثل ورقة الضغط هذه في الاحتفاظ بجزء من هضبة الجولان السورية المحتلة أو الانسحاب على مراحل متباعدة زمنياً تتوافق مع تطور علاقات طبيعية مع سوريا، وهذا ما يرفضه الجانب السوري ويعتبره مغالاة في المطالب الإسرائيلية.

1. تقويم محاولة سوريا تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل

دخلت سوريا مفاوضات السلام وهي تملك قوة ردع مستقلة تجعل تكلفة تحقيق إسرائيل نصراً عسكرياً عليها مرتفعة للغاية في حالة حدوث مواجهة بينهما. والإسرائيليون من جانبهم يدركون أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية التي توفرها هضبة الجولان لمن يسيطر عليها، فإن عمق المنظومة الدفاعية السورية وتركزها في المنطقة ما بين دمشق وهضبة الجولان سوف يؤديان إلى إجبار إسرائيل – على الرغم من تفوقها المؤكد – على الدخول في مفاوضات مع سوريا وتقديم تنازلات لها في الجولان[61] .

ولعل أبرز نجاح لاستراتيجية الردع السورية هو أنها قد هدمت أهم أساس في استراتيجية الردع النووي الإسرائيلي، وهو إلغاء فكرة الخيار العسكري لدى العرب[62] . والأسد عن طريق التلويح باستخدام القوة العسكرية يمارس ضغوطاً هائلة على إسرائيل؛ فبمجرد قيامه بتحريك قواته وإعادة نشرها على الحدود السورية ـ اللبنانية يؤثر بشكل سلبي في السياحة والاستثمارات في إسرائيل[63] .

والملاحظ أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها سوريا للوصول إلى نقطة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، فإنها لم تصل بعد إلى هذه النقطة. كما أن فجوة القوة العسكرية بين إسرائيل وسوريا تتجه نحو الاتساع بحكم ضعف دور الاتحاد السوفيتي كمورد للأسلحة، وبحكم استمرار حصول إسرائيل على أسلحة وذخائر ذات تقنيات عالية ومن ثم متفوقة نوعياً[64] .

وما تحتاجه سوريا في المرحلة القادمة هو الاستمرار في دعم قدراتها العسكرية، والتركيز على ضرورة إحداث نقلة نوعية للقوة العسكرية

السورية، تقلص من هامش التفوق العسكري الإسرائيلي، وربما يكون الحديث حول صفقة أسلحة رئيسية بين سوريا وروسيا خطوة صحيحة على طريق تحديث القوة العسكرية السورية، على اعتبار أن هذه الصفقة تتضمن حصول سوريا على النظام الصاروخي المتطور (سام ـ 12) الفعال ضد الطائرات والذي يشار إلى قدراته المتفوقة مقارنة بنظام باتريوت الأمريكي، كما يشار إلى أن هذه الصفقة سوف تشتمل على مقاتلات (ميج ـ 29) ومقاتلات (سوخوي ـ 27) والدبابات الروسية الجديدة (تي ـ 80)، فهذه الصفقة في حالة إتمامها سوف تساهم في إحداث النقلة النوعية التي تسعى إليها سوريا[65].

وفي الوقت الذي تسعى فيه سوريا لتدعيم قدراتها العسكرية يجب عليها أن تبرز للرأي العام في إسرائيل أهمية التوصل إلى سلام بين سوريا وإسرائيل بالنسبة إلى أمن إسرائيل[66]. ويمكن لسوريا من خلال توظيف خبرة حرب 1973 أن توضح للإسرائيليين إمكانية حدوث حرب حتى في ظل اختلال ميزان القوة العسكرية لصالح إسرائيل، وفي السياق ذاته يمكن التركيز على التكلفة المرتفعة لبقاء الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان لتوضيح أن الضمان الوحيد لتوقف تهديد حزب الله لشمال إسرائيل هو السلام مع لبنان وسوريا.

2. تقويم التحرك السوري على المستوى الإقليمي

تمثل علاقة التحالف بين سوريا وإيران أهم أوراق القوة السورية، ليس فقط في مرحلة المفاوضات ولكن أيضاً في مرحلة ما بعد التسوية، فكل طرف منهما ينظر إلى الآخر باعتباره حليفاً يضمن من خلال الاحتفاظ

بعلاقات وطيدة معه عدم تهميش دوره في المنطقة[67]؛ فدمشق بتحالفها مع طهران توجه رسالة سياسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بأنها تمتلك خيارات عديدة في حالة الفشل في التوصل إلى تسوية بشأن الجولان.

أما بخصوص «حزب الله» الذي يمثل حلقة وصل أساسية بين سوريا وإيران، فعلى الرغم من قيام إيران بتمويل الحزب فإن سوريا هي الطرف الفاعل على الأرض، وهي التي تتحكم في توجهاته وتضبط حركته على وقع حركتها السياسية، وإيران لن تستخدم الحزب ضد المصلحة السورية؛ لأن ذلك يعتبر تخطياً للخطوط الحمراء في العلاقة بين دمشق وطهران، وبمنزلة ضربة في العمق للعلاقات السورية-الإيرانية، وهو ما لا يقبله الجانبان[68].

والمشكلة الرئيسية المتعلقة بالورقة الإيرانية هي احتمال بروز تعارض في المصالح بين الطرفين، أو بروز تعارض في توجهات الطرفين نحو طرف ثالث (تركيا على سبيل المثال) فإيران على العكس من سوريا لا ترى في تركيا مصدر تهديد لها، ومن هنا كان تأكيد إيران على أن تعاونها مع سوريا ليس موجهاً ضد تركيا. وحتى بخصوص التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل لم يصدر عن إيران انتقاد مباشر لهذا التعاون وإنما تحذير من النفوذ المتزايد لإسرائيل في المنطقة[69].

أما بالنسبة إلى الورقة اللبنانية، فعلى الرغم من قوة سيطرة سوريا عليها فإنها تتطلب مجهوداً أكبر من القيادة السورية، ذلك أن هناك قوى سياسية في لبنان ترى في سوريا محتلاً للبنان تماماً كإسرائيل، وتحمِّل هذه القوى سوريا مسؤولية الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، ولمعالجة هذه المشكلة يجب أن تعمل سوريا على إبراز التحالف السوري-اللبناني

كتحالف بين دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة الكاملة. وكذلك يجب على سوريا أن تعمل على تحديد مستقبل حزب الله في حالة التوصل إلى تسوية، وأن يتم ذلك في إطار احترام التوازنات الدقيقة داخل لبنان. كما أنه من الأفضل لسوريا أن تقلل من استخدامها لحزب الله كورقة ضغط على إسرائيل حتى لا تؤدي الردود الإسرائيلية العنيفة إلى إثارة مشاعر اللبنانيين السلبية تجاه سوريا.

وإذا تطرقنا إلى تقويم التنسيق السوري مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نلاحظ أن سوريا قد حققت نجاحاً في هذا المجال تمثل في مقاطعة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين لمؤتمر الدوحة الاقتصادي، وإعلان سلطنة عُمان عن تجميد العلاقات مع إسرائيل؛ مما أدى إلى تدعيم الموقف السوري الرافض للتطبيع مع إسرائيل طالما استمرت في موقفها المتشدد من عملية السلام. وربما يكون من الأفضل لسوريا القيام بدور أكثر نشاطاً من أجل إقناع إيران بضرورة تصفية خلافاتها مع الدول الخليجية، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين.

وأخيراً بالنسبة إلى العلاقة بين مصر وسوريا، فعلى الرغم من تأثيرها الإيجابي في تدعيم الموقف التفاوضي السوري، فإن الدولتين لم تتوصلا بعد إلى بناء علاقة استراتيجية تقوم على التزام قوي بالمصالح المشتركة، فسوريا ومصر عندما تعملان معاً يكون لديهما القدرة على إفشال المخططات الإسرائيلية - أو حتى الأمريكية - في المنطقة، والتي تهدف إلى تهميش دور الدولتين في المنطقة لصالح إسرائيل أو لصالح دول أخرى. واتضح ذلك من خلال فشل مؤتمر الدوحة بسبب مقاطعة الدول العربية

الرئيسية له وعلى رأسها مصر وسوريا. وكما هي الحال بالنسبة إلى العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران، فإن سوريا يجب أن تقنع إيران بضرورة التوقف عن الأنشطة التي تعتبرها مصر معادية لها؛ لأن إزالة التوتر في العلاقات المصرية ـ الإيرانية سوف تمثل تدعيماً للموقف السوري.

ومن الممكن لسوريا في حالة عودة المفاوضات مع إسرائيل أن تستفيد من خبرة المفاوض المصري في التفاوض مع إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية في الجولان.

ويرى بعضهم أنه يمكن لسوريا أن تدعم من موقفها التفاوضي من خلال التقارب مع العراق، والذي بدأ بفتح نقاط الحدود وإنعاش التبادل التجاري بين البلدين، فسوريا من خلال مواقفها الرافضة لاستمرار العقوبات الدولية على العراق إلى أجل غير مسمى، ورفضها لمحاولات تقسيم العراق تضع في اعتبارها إمكانية استخدام علاقتها بالعراق كوسيلة ضغط على إسرائيل إذا ما استمر الجمود على المسار السوري، والملاحظ أن سوريا حتى في أشد فترات الخلاف مع العراق كانت تعتبره شريكاً استراتيجياً مهماً في معادلة التوازن العسكري مع إسرائيل.

3. تقويم التحرك السوري على المستوى الدولي

لقد أدى التحرك السوري على المستوى الدولي إلى تكوين رأي عام عالمي مؤيد للحق السوري في الجولان، كما أسفرت الجهود السورية عن رفع حظر تصدير الأسلحة لسوريا من قبل دول الاتحاد الأوربي، وكذلك عن رفع اسمها من قائمة الدول المنتجة للمخدرات، ولكن لم تنجح الجهود السورية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية برفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ويتمثل وجه القصور الأساسي في التحرك السوري نحو التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية في أن المفاوض السوري افترض استمرار الاهتمام الأمريكي بعملية السلام عند المستوى ذاته الذي أظهرته إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون الأولى، ولكن المتحقق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت تفقد الاهتمام في إحراز تقدم في عملية السلام، وأصبحت تركز جهودها على حماية عملية السلام حتى إذا كان ذلك على حساب أسسها المتفق عليها، كذلك اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت التكيف مع سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ربما تأسيساً على اعتقاد أن العرب سيضطرون بسبب ضعفهم إلى التكيف بدورهم مع سياسات نتنياهو[70].

ولذلك يجب على المفاوض السوري في المرحلة القادمة أن يكون واعياً بحدود القدرة الأمريكية على التأثير في إسرائيل، وأن يتجه وبشكل مكثف إلى التركيز على محاولة حفز الدول الكبرى - وخاصة روسيا وفرنسا - على القيام بدور أكثر إيجابية في تدعيم الموقف العربي عامة والسوري خاصة في مواجهة تعنت حكومة نتنياهو.

مستقبل التسوية

بوصول اليمين الإسرائيلي بزعامة بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل دخل المسار السوري مرحلة من الجمود بسبب رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاعتراف بالتقدم الذي تم تحقيقه في المفاوضات بين الجانب السوري وحكومة حزب العمل؛ فنتنياهو الذي بنى برنامجه

الانتخابي على شعار «الحفاظ على أمن الدولة والمستوطنات» قد قرر عدم القيام بأي تحرك سياسي قد يفسر من جانب اليمين المتطرف على أنه يمثل تهديدا لأمن إسرائيل أو أمن المستوطنات، ولقد أدى هذا السلوك من جانب حكومة نتنياهو إلى وضع عملية السلام برمتها في مأزق حرج.

ويتطلب الحديث عن مستقبل التسوية بين سوريا وإسرائيل محاولة التعرف على أفكار نتنياهو عن السلام مع العرب بصفة عامة ومع سوريا بصفة خاصة، فنتنياهو يرى أن الأمن (بمعنى قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم) هو العنصر الحيوي للسلام في الشرق الأوسط، وأن السلام الوحيد الممكن تحقيقه حالياً بين إسرائيل والعرب هو سلام الردع الذي يوفر لإسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربي عن استئناف الحرب[71]. فالسلام الرسمي بين إسرائيل وسوريا؛ على سبيل المثال، لا يضمن شيئاً في حد ذاته، وبخاصة الأمن، إذا لم يكن مدعوماً بالشروط الأساسية المتمثلة في ردع سوريا عن شن حرب جديدة.

ويؤكد نتنياهو على أن قدرة إسرائيل على الردع تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية: قوتها العسكرية مقابل القوة العسكرية العربية، المدة الزمنية للإنذار المبكر المتوافرة لديها لتمكينها من تجنيد قوات الاحتياط، والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل؛ ولذلك فإنه من أجل الحفاظ على قدرة الردع الإسرائيلية يجب الاحتفاظ بالمرتفعات وبالمساحة الجغرافية التي تساعد على توفير الوقت اللازم لنقل قوات الاحتياط إلى الجبهة[72].

وبالنسبة إلى هضبة الجولان فإن نتنياهو يرى أنها توفر لإسرائيل القدرة على مواجهة أي هجوم سوري في المستقبل، فهي تمثل العائق الوحيد في طريق الجيش السوري الذي ترابط معظم وحداته في المنطقة الواقعة بين دمشق والجولان على مسافة 25 كم من الجليل، وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لهضبة الجولان السورية وما فيها من مرتفعات يشير نتنياهو إلى أن الجولان تسيطر على مصادر نهر الأردن وبحيرة طبرية؛ أي على 40٪ من احتياطي المياه في إسرائيل؛ مما يعطي لسوريا القدرة على «تجفيف» إسرائيل في حالة عودة الجولان إليها[73].

الخلاصة

يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في استمرار سيطرة إسرائيل على الجولان العنصر الحيوي للمحافظة على السلام، أو على الأقل لضمان بقاء حالة اللاحرب مع سوريا، وإذا تم التوصل إلى سلام تعاقدي بين الطرفين فلن تستطيع إسرائيل ضمان صمود هذا السلام في غياب سيطرتها على المرتفعات وعلى مساحة من الأرض في الجولان لتأمين قدرتها على مواجهة أي هجوم سوري؛ أي إن نتنياهو قد بلور معادلة جديدة للتفاوض مع سوريا وهي أن «عمق الانسحاب يساوي عمق الترتيبات الأمنية» حسب ما طرحه نتنياهو في محاضرة كلية الأمن القومي في منتصف آب/ أغسطس 1997[74].

أما بخصوص الرؤية السورية لمستقبل التسوية فهي تركز على رغبة سوريا في العودة إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل دون القفز على ما تم تحقيقه من تقدم مع حكومة العمل السابقة؛ فالسوريون لا يستعجلون الحل

إذا كان سيؤدي إلى المساس بالمكانة الإقليمية لسوريا أو تقديم تنازلات تهدد أمن سوريا، وهم لم يستجيبوا لضغوط رابين منذ بداية عام 1994 للتوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الإسرائيلية. فلقد أكد الرئيس الأسد أكثر من مرة على أنه من الأفضل لسوريا أن تحافظ على الوضع الراهن للأجيال القادمة على أن تقدم تنازلات إقليمية لإسرائيل.

فسوريا ترى أن عامل الزمن لن يعمل بالضرورة لصالح إسرائيل؛ ولذلك فإن سوريا سوف تلتزم في المدى المنظور بالسلام كخيار استراتيجي على اعتبار أن ظروف البيئة الإقليمية والدولية وتوازنات القوة في المنطقة تفرض ذلك. وخلال ذلك فسوف تستمر سوريا في تدعيم قدراتها العسكرية وتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة وزيادة التنسيق مع الدول العربية، كما أن النظام السوري يجب أن يقوم بتدعيم القدرات الذاتية لبلاده عن طريق القيام بتحديث الاقتصاد السوري والتصالح مع جماعة الإخوان المسلمين، واتخاذ الإجراءات المناسبة بما يضمن استمرار الموقف السوري على صلابته في المفاوضات مع إسرائيل في المستقبل. ويلاحظ أن الرئيس الأسد قد قيد أيدي خلفائه من خلال تأكيده على حصول سوريا على تعهد إسرائيلي بالانسحاب من الجولان، وأن هذا الاتفاق مودع لدى الولايات المتحدة الأمريكية[75].

كما أن سوريا يجب أن تطور من أسلوب تناولها لمشكلة الترتيبات الأمنية في حالة العودة إلى مائدة المفاوضات سواء مع حكومة نتنياهو أو مع حكومة جديدة بزعامة إيهود باراك، رئيس حزب العمل. وهذا التطوير يقوم على الربط بين ملفي الأمن والتطبيع والمناقشة المتزامنة لهما[76].

ويجب على الجانب السوري ألا يتصور أن مهمته سوف تكون سهلة في حالة عودة المفاوضات مع حكومة يتزعمها حزب العمل؛ فالرأي العام الإسرائيلي - حتى في وجود حكومة العمل السابقة - كان منقسما بخصوص انسحاب إسرائيل من الجولان (راجع الجدول رقم 3). وهذا الموقف الإسرائيلي المنقسم هو ما دفع رئيس الوزراء الراحل رابين إلى التأكيد على أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع سوريا سوف يتم عرضه للاستفتاء العام.

الجدول (3)

اتجاهات الإسرائيليين تجاه إعادة الجولان لسوريا (٪)

	سبتمبر 1993	1993	1994
غير مستعد لإعادة أي قسم من الجولان	49	46	46
مستعد لإعادة قسم صغير من الجولان	33	33	33
مستعد لإعادة قسم كبير من الجولان	12	15	14
مستعد لإعادة كل الجولان	6	6	7

المصدر: سوريا تفاوض إسرائيل، سلسلة كراسات استراتيجية. العدد (45) 1996.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
(لم يرد في المصدر تاريخ إجراء الاستطلاعين في العمودين 3 و4).

أما بشأن الاستراتيجية السورية في المدى البعيد وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية عادلة، فإن احتمال اللجوء إلى الخيار العسكري يبقى هو الاحتمال الأقوى، والإسرائيليون أنفسهم يعرفون أن الحرب حدثت عام 1973 في ظل عدم توازن استراتيجي لصالح إسرائيل؛ فالتفوق العسكري لا يضمن الأمن ولابد من غطاء سياسي له[77]. فالإحباط الناتج عن عدم

التوصل إلى حل سلمي عادل قد يدفع الأجيال القادمة في سوريا إلى التخلي عن الخيار السلمي، وفي تقديري أن الولايات المتحدة سوف تبذل قصارى جهدها لكي لا يصل الوضع في المنطقة إلى هذه النقطة الحرجة مما قد يؤدي إلى تهديد المكاسب التي حققتها واشنطن في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأزمة الخليج الثانية.

وهذا ما يعيدنا مرة أخرى إلى التأكيد على أن قوة الموقف التفاوضي السوري ترجع بالأساس إلى قدرة سوريا على أن تحوق المساعي الأمريكية لبناء بيئة إقليمية تخدم مصالحها في الشرق الأوسط.

الهوامش

1. وليد قزيحا، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي»، في: مصطفى علوي (محرر)، **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط** (القاهرة: جامعة القاهرة ـ مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص 227.
2. ودودة بدران، «المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية الجارية في ضوء الخبرة السابقة في تسوية الصراعات الدولية»، في: مصطفى علوي (محرر)، المرجع السابق، ص 41 ـ 42.
3. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، «سوريا تفاوض إسرائيل»، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 45، مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 1996، ص 4.
4. مصطفى علوي، «البيئة الدولية للمفاوضات»، **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين الأول/ أكتوبر 1993)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص 81.
5. ريمون هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية»، في: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي (محرران)، ترجمة جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص 651 ـ 652.
6. المرجع السابق، ص 651.
7. انظر:

Raymond Hinnebusch, "Syria's Foreign Policy and the Peace Process," *Political Science Research Papers*, vol. II, no. 5, January 1995, Centre of Political Research and Studies, Cairo university, 4-5.

8. Ibid., 9.
9. Ibid., 14.

10. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 10.
11. Raymond Hinnebusch, op. cit., 14.
12. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6886، 27 آذار/ مارس 1998.
13. المرجع السابق.
14. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6889، 30 آذار/ مارس 1998.
15. المرجع السابق.
16. المرجع السابق.
17. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6894، 4 نيسان/ إبريل 1998.
18. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6901، 11 نيسان/ إبريل 1998.
19. المرجع السابق.
20. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6902، 12 نيسان/ إبريل 1998.
21. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6903، 13 نيسان/ إبريل 1998.
22. المرجع السابق.
23. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 14-15.
24. المرجع السابق، ص 14-15.
25. المرجع السابق، ص 15.
26. أحمد يوسف، «خبرة المفاوضات المصرية-الإسرائيلية»، في: مصطفى علوي (محرر)، مرجع سابق، ص 79-80.
27. Raymond Hinnebusch, op. cit., 12.
28. أيمن السيد عبد الوهاب، «اختلاف الأولويات على المسار السوري» **السياسة الدولية**، العدد 118 (تشرين الأول/ أكتوبر 1994)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص 132.
29. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 16.

30. وحيد عبد المجيد، «استراتيجية التفاوض الإسرائيلية»، في: مصطفى علوي (محرر)، مرجع سابق، ص 157.

31. ريمون هنيبوش، مرجع سابق، ص 611-612.

32. **التقرير الاستراتيجي العربي 1994** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، 1995)، ص 163.

33. ريمون هنيبوش، مرجع سابق، ص 605-607.

34. **التقرير الاستراتيجي العربي 1994**، مرجع سابق، ص 162.

35. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، 1994)، ص 108.

36. المرجع السابق، ص 108.

37. انظر:

W. Seth Carus, Ganne E. Nolan, "Arms (V) Control and the Proliferation of Ballistic Missiles," in: Alan platt (ed.), *Arms Control and Confidence Building in the Middle East*, (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1992), 73.

38. **التقرير الاستراتيجي العربي 1996** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام، 1997)، ص 141.

39. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 17-18.

40. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مرجع سابق، ص 101.

41. .Raymond Hinnebusch, op. cit., 18

42. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 17.

43. مجلة **الوسط**، العدد 260، 20/1/1997.

44. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 18.

45. محمد سعد، «لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 125، (تموز/ يوليو 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، ص 94.

46. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 18 ـ 19.

47. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مرجع سابق، ص 205.

48. مجلة **الوسط**، مرجع سابق.

49. ريمون هنيبوش، مرجع سابق، ص 612 ـ 615.

50. Raymond Hinnebusch, op. cit., 11.

51. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مرجع سابق، ص 94.

52. **الأهرام**، القاهرة، 12 (كانون الثاني/ يناير 1998).

53. **الأهرام**، القاهرة، 11 (كانون الثاني/ يناير 1998).

54. ريمون هنيبوش، مرجع سابق، ص 622.

55. أيمن السيد عبد الوهاب، «القمة الأمريكية ـ السورية عودة لخطوط التماس»، **السياسة الدولية**، العدد 116، (نيسان/ إبريل 1994)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، ص 162.

56. انظر:

James W. Moore, "An Israeli - Syrian Peace Treaty: So Close and Yet So Far," *Middle East Policy* , vol. 3 (1994): 84.

57. انظر:

Richard N. Hass, "The Middle East: No More Treaties," *Foreign Affairs* (September - October 1996): 61.

58. James W. Moore, op. cit., 60.

59. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 10.

60. يعقوب إدلشتاين، ماذا يريد الحاكم السوري؟، هتسوفيه 28/4/1995، في: **مختارات إسرائيلية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، عدد 6، (حزيران/ يونيو 1995)، ص 27.

61. آلوف بير، «العودة إلى 1973»، **هآرتس** 18/9/1996، في: **مختارات إسرائيلية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، عدد 23، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، ص 23.

62. مجلة **الحوادث**، حديث للجنرال «بيار غالوا» الخبير الفرنسي في الشؤون الاستراتيجية، العدد 2083، 4 (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 35.

63. آلوف بير، مرجع سابق، ص 24.

64. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 26.

65. **التقرير الاستراتيجي العربي 1997** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام 1998)، ص 238 ـ 239.

66. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 39.

67. أيمن السيد عبد الوهاب، «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية»، **السياسة الدولية**، العدد 125، (تموز/ يوليو 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، ص 98.

68. مجلة **الوسط**، مرجع سابق، ص 10.

69. **التقرير الاستراتيجي العربي 1997**، مرجع سابق، ص 182.

70. المرجع السابق، ص 70 ـ 71.

71. بنيامين نتانياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة: محمد عودة الدويري، معهد الأبحاث والدراسات الفلسطينية، (عمّان: دار الجليل، 1996)، ص 271 ـ 273.

72. المرجع السابق، ص 280 ـ 283.

73. المرجع السابق، ص 304-306.

74. **التقرير الاستراتيجي العربي 1997**، مرجع سابق، ص 168.

75. جريدة **الخليج** الإماراتية، العدد 6880، (21 آذار/ مارس 1998).

76. جمال عبد الجواد ومحمد منير لطفي، مرجع سابق، ص 38.

77. زئيف ماعوز، «إمكانية نشوب حرب مع سوريا»، **هآرتس** 5/ 9/ 1996، في: **مختارات إسرائيلية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، عدد 23، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، ص 33.

المصادر والمراجع

الكتب

1. علوي، مصطفى (محرر). **المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط** (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).

2. نتانياهو، بنيامين. **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد عودة الدويري (عمّان: معهد الأبحاث والدراسات الفلسطينية، دار الجليل، 1996).

3. هنيبوش، ريمون. «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية»، في: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي (محرران)، ترجمة جابر سعيد عوض، **السياسات الخارجية للدول العربية** (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994).

4. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، 1994).

5. **التقرير الاستراتيجي العربي 1994** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، 1995).

6. **التقرير الاستراتيجي العربي 1996** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، 1997).

7. **التقرير الاستراتيجي العربي 1997** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، 1998).

الدوريات

1. إدلشتاين، يعقوب. «ماذا يريد الحاكم السوري؟» **هتسوفيه 28/ 4/ 1995**، في: **مختارات إسرائيلية**، العدد 6، (حزيران/ يونيو 1995)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

2. بيـر، آلوف. العـودة إلى 1973، **هآرتس** 18/ 9/ 1996، في: **مـخـتـارات إسرائيلية**، العدد 23، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

3. سعد، محمد. «لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية**، العدد 125، (تموز/ يوليو 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

4. عبد الجواد، جمال. محمد منير لطفي، «سوريا تفاوض إسرائيل»، **سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 45، السنة السادسة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، 1996).

5. عبد الوهاب، أيمن السيد. «اختلاف الأولويات على المسار السوري»، **السياسة الدولية**، العدد 118، (تشرين الأول/ أكتوبر 1994)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

6. عبد الوهاب، أيمن السيد. «القمة الأمريكية ـ السورية عودة لخطوط التماس»، **السياسة الدولية**، العدد 116، (نيسان/ إبريل 1994)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة.

7. عبد الوهاب، أيمن السيد. «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية»، **السياسة الدولية**، العدد 125، (تموز/ يوليو 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة.

8. علوي، مصطفى. «البيئة الدولية للمفاوضات»، **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين الأول/ أكتوبر 1993)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

9. ماعوز، زئيف. «إمكانية نشوب حرب مع سوريا»، **هآرتس** 5/ 9/ 1996، في: **مختارات إسرائيلية**، العدد 23، (تشرين الثاني/ نوفمبر 1996)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.

10. مجلة **الوسط**، العدد 260، 20/ 1/ 1997.

11. مجلة **الحوادث**، حديث للجنرال «بيار غالوا» الخبير الفرنسي في الشؤون الاستراتيجية، العدد 2083، 4/ 10/ 1996.

12. جريدة **الأهرام**، العدد 40577، 12/ 1/ 1998.

13. جريدة **الأهرام**، العدد 40576، 11/ 1/ 1998.

14. جريدة **الخليج**، العدد 6880، 21/ 3/ 1998.

15. جريدة **الخليج**، العدد 6886، 27/ 3/ 1998.

16. جريدة **الخليج**، العدد 6889، 30/ 3/ 1998.

17. جريدة **الخليج**، العدد 6894، 4/ 4/ 1998.

18. جريدة **الخليج**، العدد 6901، 11/ 4/ 1998.

19. جريدة **الخليج**، العدد 6902، 12/ 4/ 1998.

20. جريدة **الخليج**، العدد 6903، 13/ 4/ 1998.

المراجع الأجنبية

1. Hass, Richard N. "The Middle East : No More Treaties," *Foreign Affairs*, September - October 1996.

2. Hinnebusch, Raymond. "Syria's Foreign Policy and the Peace Process," *Political Science Research Papers*, vol. II, no. 5, Janurary 1995, Centre of Political Research and Studies, Cairo University.

3. Moore, James W. "An Israeli - Syrian Peace Treaty: So Close and Yet So Far," *Middle East Policy*, vol. 3, 1994.

4. W. Seth Carus, Ganne E. Nolan. "Arms (V) Control and the Proliferation of Ballistic Missiles," in: Alan Platt (ed.), *Arms Control and Confidence Building in the Middle East*, (Washington DC: United States Institute of Peace Press, 1992).

نبذة عن المؤلف

الأستاذ/ محمد عبدالقادر: حاصل على درجة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة سنة 1997 . ويعتبر هذا البحث باكورة نتاجه العلمي .

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم

وسامي عوض — برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

قواعد النشر

أولاً – القواعد العامة:

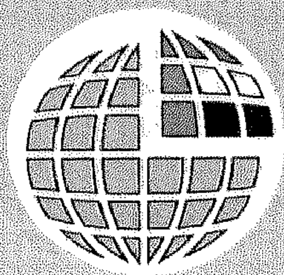
1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعتهما من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش الترتيب التالي:

الكتـــب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد، (السنة): الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب ٤٥٦٧، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف ٧٢٢٧٧٦ - ٩٧١٢؛ فاكس: ٧٦٩٩٤٤ - ٩٧١٢; e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae